على هامش الاحتفال الذي أقيم بمناسبة الذكرى الـ248 لعيد استقلال الولايات المتحدة

اليحيا: علاقاتنا بأمريكا تتميز بنسق تعاون تصاعدي ومستمر في مختلف المجالات

اليحيا مشاركا في حفل استقبال اليوم الوطني للولايات المتحدة بمقر السفارة الأمريكية

سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى الكويت كارين ساساهارا

خالص التهاني للولايات المتحدة قيادة وحكومة وشعبا ونتمنى لها دوام التقدم والازدهار

السفيرة الأمريكية: بلادي ستستمر شريكا إستراتيجيا لبلادكم في شتى النواحي لاسيما الأمني

آلاف المواطنين الكويتيين يزورون الولايات المتحدة سنويا للتبادل التجاري والاستثمار

الدبلوماسية السبيل الوحيد لوقف العنف بغزة ومساعدة الأكثر تضررا

شارك وزير الخارجية عبدالله اليحيا مساء أمس الأول الأربعاء في حفل استقبال اليوم الوطني للولايات المتحدة الأمريكية والذي أقيم في مقر سفارة الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة الكويت.

وعبر وزير الخارجية بهذه المناسبة عن خالص التهاني للولايات المتحدة الأمريكية قيادة وحكومة وشعبا متمنيا دوام التقدم والازدهار للعلاقات الثنائية الوثيقة التي تربط البلدين الصديقين وللشراكة الاستراتيجية القائمة بينهما مزيدا من التطور والارتقاء.

وأشاد وزير الخارجية بمستوى العلاقات التاريخية التي تربط دولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية والتي تشهد مرور 63 عاما على إقامة العلاقات الدبلوماسية بينهما مؤكدا عمق هذه العلاقات وتميزها بنسق تعاون تصاعدي ومستمر في مختلف المجالات نحو تحقيق المصالح المشتركة للبلدين وشعبيهما الصديقين.

من جهتها أشادت سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية لدى دولة الكويت كارين ساساهارا أمس الأول الأربعاء بـ"العلاقات المتجذرة" بين البلدين مؤكدة التزام بلادها بأمن دولة الكويت وسيادتها.

وقالت السفيرة الأمريكية إن العلاقات الثنائية التي تجمع الولايات المتحدة ودولة الكويت "متينة ومتجذرة" مضيفة أن بلادها ستستمر شريكا استراتيجيا للكويت في مختلف المجالات لاسيما الأمني "وذلك يؤكد ويوثق التزامنا بأمنها وسيادتها".

وأشارت إلى أن العلاقات الأمنية بين البلدين "تمت تجربتها أثناء الحروب" في إشارة إلى تحرير دولة الكويت من الغزو العراقي الغاشم عام 1991.

وفيما يتصل بالعلاقات الثقافية بين البلدين قالت السفيرة ساساهار إن آلاف المواطنين الكويتيين تخرجوا من الجامعات الأمريكية وعادوا إلى وطنهم ليسهموا في رفعة شأنه منوهة بالدور الإعلامي الذي تقوم به المدير العام لـ "كونا" الدكتورة فاطمة السالم الحاصلة على شهادة الدكتوراه في مجال الإعلام من جامعة إنديانا ومشيدة في هذا الصدد بجهود (كونا) في محاربة الإشاعات والمعلومات المضللة عبر إطلاقها مرصد كونا للتحقق من الأخبار والرد على الإشاعات علاوة على مواكبتها التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي.

كما لفتت إلى أن آلاف المواطنين الكويتيين يزورون الولايات المتحدة سنويا للتبادل التجاري والاستثمار وللاستفادة من التطور الطبي في المستشفيات بمختلف الولايات وأيضا بقصد السياحة.

وبشأن تطورات الأحداث التي تشهدها المنطقة لاسيما في قطاع غزة ولبنان قالت السفيرة الأمريكية إن "الدبلوماسية هي السبيل الوحيد لوقف العنف فورا ومساعدة الأكثر تضررا من العودة إلى ديارهم وإعادة إعمارها والعيش في سلام وكرامة" وأكدت ضرورة "اتخاذ خطوات لا رجعة فيها من أجل الوصول إلى دولة فلسطين آمنة ومستقرة".

وأعربت عن أملها في أن "يعم السلام العالم لكبح جماح سكب الدماء وخاصة بين الأبرياء الذي بات يسيل بشكل مستمر لما يمر به العالم وخصوصا منطقة الشرق الأوسط من توتر".

ولفتت إلى أن العام الجاري 2024 يشهد إجراء أكثر عدد من الانتخابات حول العالم فأكثر من 100 دولة ستشهد إجراء انتخابات ديمقراطية" مشيرة إلى أن "كل شخص له دور أو صوت في نهضة بلده وتطورها".

السفيرة خلال الاحتفال بمناسبة الذكرى الـ248 لعيد استقلال الولايات المتحدة

جانب من الحفل

«الداخلية»: أكدت أنه ضرورة لردع المستهترين وخفض معدلات المخالفات الجسيمة

قانون المرور الجديد: 150 دينارا عقوبة الاستهتار والرعونة وتجاوز الإشارة الحمراء

اللواء فهد الخدة

قوانين المرور الجديدة تأتي لردع المستهترين

مركبة واحدة فقط للمقيم ..وعقوبة «عدم ربط حزام الأمان» ستصبح 30 دينارا

يتم تسجيل نحو 300 حادث مروري يوميا في البلاد 90 في المئة منها بسبب عدم الانتباه

تغليظ عقوبة استخدام الأماكن المخصصة لوقوف ذوي الاحتياجات لتصبح 150 دينارا

ستتم إضافة مادة جديدة في العقوبات تختص بمخالفة قيادة المركبة بحالة غير طبيعية

أكد الوكيل المساعد لشؤون المرور والعمليات في وزارة الداخلية اللواء يوسف الخده أن مشروع قانون المرور الجديد ضرورة لردع المستهترين وخفض معدلات المخالفات الجسيمة خصوصا أن الحوادث المرورية تعد ثاني أعلى مسبب للوفيات في الكويت بعد أمراض القلب.

وقال اللواء الخده لـ "كونا" أمس الخميس إن القانون الجديد تمت صياغته ومراجعته كاملا من إدارة الفتوى والتشريع والنيابة العامة والمجلس الأعلى للقضاء وقام النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف بإرساله إلى مجلس الوزراء الأسبوع الماضي للموافقة عليه على أن يتم رفعه إلى سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد بعد ذلك.

وأوضح أن قانون المرور الحالي مطبق منذ العام 1976 وبعض الغرامات المشمولة به لم تعد تشكل رادعا للمخالفين لافتا إلى أن أقل غرامة مالية في القانون الجديد ستبلغ 15 دينارا كويتيا "نحو 9ر48 دولار أمريكي" وهي لمخالفة "الوقوف في الممنوع".

وذكر أنه يتم تسجيل نحو 300 حادث مروري يوميا في البلاد 90 في المئة منها بسبب عدم الانتباه أو انشغال قائدي المركبات باستخدام الهاتف أو الاستهتار أو الرعونة لذا فإن مخالفة استخدام الهاتف أثناء القيادة ستتضاعف في القانون الجديد من 5 دنانير "نحو 3ر16 دولار" إلى 75 دينارا "نحو 7ر244 دولار" في حين ستتضاعف عقوبة مخالفة عدم ربط حزام الأمان من 10 دنانير "نحو 6ر32 دولار" إلى 30 دينارا "نحو 9ر97 دولار".

وأشار إلى أنه سيتم تعديل غرامة مخالفة الاستهتار والرعونة من 30 دينارا "نحو 9ر97 دولار" لتصبح 150 دينارا "5ر489 دولار" فيما ستتضاعف عقوبة تجاوز إشارة المرور الحمراء من 50 دينارا "نحو 1ر163 دولار" إلى 150 دينارا "نحو 5ر489 دولار".

ولفت اللواء الخده إلى أن القانون الجديد سيتضمن أيضا تعديل مخالفة إجراء سباق على الطرق العامة من 50 دينارا "نحو 1ر163 دولار" حاليا لتصبح 150 دينارا "نحو 5ر489 دولار" في القانون الجديد.

وبين أنه سيتم تعديل مخالفة "قيادة مركبة تصدر منها أصوات مزعجة أو ينبعث منها دخان كثيف أو رائحة كريهة أو يتطاير من حمولتها أو يسيل منها مواد قابلة للاشتعال أو مضرة بالصحة أو مؤثرة على صلاحية الطريق أو يتساقط من حمولتها ما يشكل خطرا على مستعملي الطريق أو بها حادث يؤثر على توازنها أو إطاراتها أو إحداها غير صالحة للإستعمال" من 10 دنانير حاليا "6ر32 دولار" لتصبح 75 دينارا "7ر244 دولار".

كما أشار إلى تغليظ عقوبة استخدام الأماكن المخصصة لوقوف ذوي الاحتياجات الخاصة لتصبح 150 دينارا "نحو 5ر489 دولار" بدلا من 10 دنانير "نحو 6ر32 دولار" فيما ستتضاعف عقوبة تجاوز السرعة المحددة في القانون الجديد لتصبح بين 70 و150 دينارا "نحو 4ر228 و5ر489 دولار" بعد أن كانت في القانون الحالي بين 20 و50 دينارا "نحو 2ر65 و1ر163 دولار".

وبسؤاله عن مخالفة قيادة المركبة في حالة غير طبيعية أفاد بانه ستتم إضافة مادة جديدة في العقوبات مقسمة إلى ثلاث فئات مع تغليظها بشكل كبير مبينا أن الفئة الأولى هي لمن "حاول القيادة أو قاد وهو تحت تأثير المسكرات أو المخدرات أو قاد في حالة غير طبيعية" فإن غرامتها وفق القانون الجديد لن تقل عن ألف دينار كويتي "نحو 3263 دولارا أمريكيا" ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار "نحو 9791 دولارا" والحبس لا يقل عن سنة ولا يزيد على سنتين.

وأضاف أن الفئة الثانية هي لمن "قاد مركبة تحت تأثير المسكرات أو المؤثرات العقلية وتسبب في إتلاف أملاك الدولة أو أملاك الغير" فغرامتها لا تقل عن ألفي دينار "نحو 6527 دولارا" ولا تزيد على ثلاثة آلاف دينار "نحو 9791 دولارا" والحبس لا يقل عن سنة ولا يزيد على سنتين.

وذكر أن الفئة الثالثة هي لمن "قاد مركبة تحت تأثير المسكرات أو المخدرات أو المؤثرات العقلية وتسبب في إصابة أو وفاة" ستكون غرامتها لا تقل عن ألفي دينار "نحو 6527 دولارا" ولا تزيد على خمسة آلاف دينار "نحو 16318 دولارا" والحبس لا يقل عن خمس سنوات ولا يزيد على خمس سنوات.

وقال اللواء الخده إن المادة "33" مكرر من القانون الجديد ستجيز للمحكمة أن تقضي من تلقاء نفسها أو بناء على طلب من وزارة الداخلية بمصادرة المركبة الآلية لمصلحة الوزارة إذا أدانت متهما ارتكب أي فعل من الأفعال الواردة في هذه المادة على أن تؤول صلاحية التصرف في المركبة سالفة الذكر إلى الجهات المعنية بالوزارة دون الإخلال بالأحكام الواردة في قانون الجزاء المشار إليه.

وأضاف أن القانون الجديد تضمن أيضا في مادته الـ"39" مكرر أن "للمحكمة أن تقضي على المحكوم عليه بدلا من العقوبة الأصلية للجريمة المرتكبة بعقوبة واحدة أو أكثر من العقوبات البديلة الآتية: وهي "العمل في خدمة المجتمع" ويكون العمل بتكليف المحكوم عليه بالعمل لمصلحة إحدى الجهات دون مقابل وألا تزيد مدته على سنة وبما لا يجاوز ثماني ساعات يوميا وتحدد الجهات وأنواع الأعمال التي تمارس فيها والإجراءات اللازمة لمتابعة تنفيذها من المحكوم عليه بقرار من وزير الداخلية".

وأشار إلى أن العقوبة الثانية من العقوبات البديلة هي "حضور البرامج والمحاضرات التوعوية والتأهيلية والتدريب: ويكون بإلزام المحكوم عليه بالخضوع لواحد أو أكثر من برامج التأهيل والتدريب والمحاضرات التوعوية في المجالات الطبية أو النفسية أو الاجتماعية أو التعليمية أو الحرفية أو الصناعية أو الدينية لتقويم سلوكه ويصدر قرار من وزير الداخلية بتحديد برامج التأهيل والتدريب والمحاضرات التوعوية وإجراءات تنفيذها بالتنسيق مع وزارات الجهات المعنية".

ولفت إلى أن العقوبة الثالثة من العقوبات البديلة هي "إصلاح الضرر الناشئ عن الجريمة ويكون بإلزام المحكوم عليه برد الشيء إلى أصله أو جبره أو التعويض عنه" مبينا أن هذه العقوبات تكون نافذة فور النطق بها.

وأشار الوكيل المساعد لشؤون المرور والعمليات في وزارة الداخلية إلى أن القانون تضمن كذلك عقوبة جديدة هي الحجز المنزلي للمركبات إلى حين انتهاء فترة العقوبة ومن ثم الإفراج عنها.

وقال اللواء الخده إنه في حال إصدار القانون الجديد ونشره في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" فستكون هناك مهلة ثلاثة أشهر لتعديل برامج وزارة الداخلية ذات الصلة وإطلاق حملات توعية بشأنه على أن يطبق بعدها رسميا.

وعن أعداد رخص القيادة والمركبات في دولة الكويت أشار إلى أن هناك نحو 9ر1 مليون رخصة قيادة ونحو 5ر2 مليون مركبة في وقت حدد القانون الجديد تملك المقيمين للمركبات بمركبة واحدة فقط ويجوز لوزير الداخلية وضع لائحة تنفيذية في هذا الشأن.